

هل نفوز في معركة مكافحة الفساد؟

رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم

منذ أصبحت رئيسا لمجموعة البنك الدولي، التقيت بكثير من الناس الذين يهتمون اهتماما كبيرا بالتنمية وتحسين الظروف المعيشية للفقراء. وغالبا ما يسألونني هل سنفوز في معركة مكافحة الفساد، وأجيبهم دائما "نعم".

ومن لطف الأقدار أنّ لديّ من الأسباب ما يجعلني متفائلا بشأن صورة العالم. فأصوات المواطنين ما زالت عاملا قويا في مكافحة الفساد. وفي بلدان، مثل البرازيل والصين وروسيا ونيجيريا، على سبيل المثال لا الحصر، بدأت الشفافية في الازدهار. وفي بلدان أخرى، قمنا بتمويل مشروعات ناجحة لتمكين المواطنين من استخدام هواتفهم المحمولة في مراقبة كيف تنفق حكومات بلادهم فعلا الأموال العامة. وبالمثل، أدّت مساندتنا لمبادرات الشفافية تحت شعار "انشر ما تدفعه" إلى تسهيل الرقابة على قطاعي الإنشاءات والصناعات الاستخراجية اللذين كانا فيما مضى عرضة لمخاطر الاحتيال والفساد.

وأخبرنا الرؤساء التنفيذيون لشركات كبرى أن تنقية أعمالهم مما يشوبها يزيد من هوامش أرباحهم. والآن، يقوم الكثير من شركات القطاع الخاص بفحص قائمة البنك الدولي للكيانات المحظور التعامل معها وذلك في إطار إجراءاتهم المعتادة لتوحيّ العناية الواجبة والتحري عن معلومات الأعمال. وحينما تقر شركات دولية كبرى، مثل سيمنز وألستوم ومطبعة جامعة أكسفورد وإس. إن. سي لافالين، بارتكاب أخطاء وينتهي الأمر بتوقيع عقوبات عليها أو إضافتها إلى قائمة البنك الدولي للكيانات المحظور التعامل معها، فإن ذلك يكون بمثابة جرس إنذار للشركات الأخرى من أن رفض العمل حسب القواعد الصحيحة ستكون له عواقب سلبية وخيمة. ولعل ما هو أفضل من ذلك، أن الكثير من الشركات المدرجة على قائمة الحرمان من التعامل مع البنك الدولي تعلن على رؤوس الأشهاد الآن أنها لم تعد تتورط في ممارسات الفساد وتُبلغ عن شركات أخرى تفعل ذلك.

ومع ذلك، فإنه عندما نشرت منظمة الشفافية الدولية مقياسها للفساد في وقت سابق من هذا العام، كان ذلك رسالة تذكير صارخة بما نواجهه. فقد قال أكثر من واحد من كل أربعة مجيبين في مسح استقصائي إنهم دفعوا رشوة في الاثنى عشر شهرا السابقة خلال تعاملاتهم مع مؤسسات أو خدمات عامة. وخلص المسح أيضا إلى أن أغلبية الناس لا يرون أن حكومتهم تتخذ خطوات فعالة لمكافحة الفساد، وأن الفساد في بلدانهم يتفاقم ويزداد سوءا.

وبصفتي رئيسا لمؤسسة يرتبط وجودها بثقة الناس، فإنني أود أن أوضح بجملة أن مجموعة البنك الدولي لا تتسامح مطلقا مع الفساد. ونحن ملتزمون بمساندة الجهود الرامية إلى بسط الإدارة الرشيدة في كل مكان في العالم. ولا ينبغي التهوين من قيمة ضرب المثل والقُدوة في مكافحة الفساد على أعلى المستويات، والتعامل بصراحة مع المشكلات عند ظهورها. والبلدان التي لها سجل حافل في مكافحة الفساد لديها زعماء أشداء ومؤسسات راسخة أكثر قدرة على منع الممارسات المخالفة قبل حدوثها. وفي ستة تحقيقات أجريت في الآونة الأخيرة بشأن الاحتيال والفساد في مشروعات تمويلها مجموعة البنك الدولي، أتت نقطة التحوّل حينما أصبح الرؤساء التنفيذيون يشاركون شخصيا في معالجة المشكلات التي أضرناها.



DOMINIC CHAVEZ \ البنك الدولي

” إنني أود أن أوضح بجلاء أن مجموعة البنك الدولي لا تتسامح مطلقاً مع الفساد.“

وسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد تبدو صارمة بكل معنى الكلمة لأنها بالفعل صارمة. وهي أيضاً راسخة الجذور في واقع يزخر بالمخاطر المالية والسياسية، ولا بد أن تنشأ فيه المشكلات. وفي هذا السياق الحافل بالصعاب والتحديات، وضعت مجموعة البنك الدولي هدفاً طموحاً لها هو إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030. ويرى البعض أن الجهود الصارمة للقضاء على الاحتيايل والفساد قد تُفوّض التجارة، وتُبطئ النمو الاقتصادي، وفي نهاية المطاف قد تزيد من صعوبة بلوغ هدفنا الخاص بإنهاء الفقر. وأنا اختلف تماماً في الرأي مع هذا الفريق. وفي حقيقة الأمر، فإني لا أظن أنه يمكننا إنهاء الفقر إذا لم تكن لدينا قواعد واضحة ونزيهة وتحظى بتطبيق جيد لتحسين الظروف المعيشية للفقراء.

وحان الوقت الآن لإجراء تقييم صادق لما هو فعّال في مكافحة الفساد، وأين نواجه عقبات، وكيف يمكننا إشراك فئات جديدة في هذا المسعى. وهناك فئة يجب علينا إشراكها هي الشباب. فنصف سكان العالم، اليوم، تقل أعمارهم عن 25 عاماً. وفي شتى أنحاء العالم، يتمتع الشباب برغبة عارمة في مكافحة الفساد لأنهم في الغالب الأعم الطرف الخاسر في هذه العملية. وبالاعتماد على المعنويات المتحمسة للشباب والمساعدة الثابتة المقدمة من الأكبر سناً والحكماء، يمكننا، في اعتقادي، إنهاء ما تبقى من ثقافة اللامبالاة المرتبطة بالفساد. وبهذا، سنخطو خطوة كبيرة نحو بلوغ أهدافنا المتصلة بإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك للجميع.